أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية

أ.د. عبد الستار قاسم

* أكاديمي وباحث من فلسطين

* استاذ الفكر السياسي- كلية العلوم السياسية– جامعة النجاح

مقدمة

الخليج الذي يتنازع العرب والإيرانيون على نعته، فينعته العرب بالعربي والإيرانيون بالفارسي منطقة استراتيجية مهمة جداً، لأنه يحتضن أهم مصادر النفط والغاز في العالم، وعلى إنتاجه تعتمد الآلة الصناعية في العديد من دول العالم، ووفقه يمكن أن تتحدد أسعار النفط والغاز في السوق العالمية. إنه منطقة جغرافية-سياسية واقتصادية-سياسية جَدُّ مهمة، توليها الأمم ولاسيما الصناعية منها الاهتمام جله، لكي تضمن لنفسها استقراراً في الحصول على مادة أساسية في توليد الطاقة اللازمة لاستمرار دوران العجلة الصناعية.

وبسبب هذه الأهمية، عملت دول كبرى على الإبقاء على تواجد حمائي أو هيْمني لها في المنطقة، وحشدت قوات كافية لمواجهة أي خطر، قد يهدد ضخ النفط وانسيابه البحري والأنبوبي إلى مختلف أرجاء الأرض. وبسببه أيضاً تتنازع دول وتنشب حروب، وتنشأ تحالفات وتُعقد معاهدات، وتتصدع علاقات وتحتشد قوات وأساطيل. ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام بالخليج، ويرتفع مستوى التوتر بين دول عديدة مع ارتفاع الحاجة الى مزيد من النفط والغاز.

اولاً: خلفية تاريخية واقتصادية

منطقة الخليج ذات حيوية استراتيجية كمصدر عالمي للطاقة، وأمنها حيوي بالنسبة الى أمن أغلب دول العالم، حتى التي تعتمد جزئياً في وارداتها النفطية على دول الخليج. إنها منطقة تثير الأطماع، وتغري الدول التي تبحث عن الهيمنة والسيطرة واحتكار مصادر القوة، وقد تسبب حروباً بينيه في المنطقة، تغذيها دول من خارج المنطقة، وقد تؤدي إلى حروب بين دول ذات مصالح وتملك القوة العسكرية الكافية للمنافسة والتحدي. ولهذا من المهم تطوير نظرية أمنية تحافظ على أمن الخليج وأمن النفط والغاز المتدفقين من جنباته. وتبين الإحصائيات الآتية بعض جوانب هذه الأهمية:

ينتج الخليج الآن حوالي (32%) من مجموع الإنتاج النفطي العالمي. يستهلك العالم يوميا ما مقداره 87 مليون برميل، يأتي حوالي 28 مليون منها من الخليج، واستهلاك العالم السنوي يقارب 30 مليار برميل، ويقدر احتياطيه منه حوالي (70%) من الاحتياط العالمي المكتشف حتى الآن ويبلغ حوالي 3 تريليون برميل، أما من الغاز فيبلغ الاحتياطي حوالي (40%) من الاحتياطي العالمي. وللمقارنة: يبلغ احتياطي النفط في السعودية 25.5% من الاحتياطي العالمي، وفي العراق (11.1%)، في الكويت (9.5%)، في إيران (9.2%)، في الإمارات (7.8%)، على حين في أميركا (2.2%)، وفي روسيا (5%)[1].

1 - CIA Fact book. Global Oil Production and Consumption, 2010.

نلحظ من خلال هذه الأرقام، أن أهمية الخليج كموطن للطاقة ستزداد مع السنوات، من حيث أن نصيبه من الإنتاج العالمي سيزداد نظراً للنسبة العالية من الاحتياطي العالمي فيه.

وتاريخياً تمسكت بريطانيا بهيمنتها على منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط، ورأت في بقائها خدمة استراتيجية لاقتصادها، واستمرارها كدولة عظمى تنتشر مستعمراتها في مختلف أرجاء الأرض. ولهذا عملت على ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، على وفق متطلبات مصالحها، وحرصت على تنصيب حكام قبليين يستمدون قوتهم السياسية والاقتصادية منها، ويتمتعون بحمايتها الأمنية.

إذ قسمت شبه الجزيرة العربية إلى عدد من المحميات، ونصبت على كل محمية أميراً أو شيخاً قبلياً، يدين لها بالولاء، ويضمن لها نظاماً قبلياً مغلقاً فاقداً لأي قدرة إبداعية، ومتواكلاً ورتيباً يعيش على نصيبه من أموال النفط[2]. أما إيران

2 - Busch, Cooper. Britain and the Persian Gulf, Los Angeles: University of California Press, 1967.

التي حكمتها قبيلة ملكية فبقيت ضمن الهيمنة الاستعمارية البريطانية، خاضعة لسطوتها وترتيباتها الأمنية في منطقة الخليج[3]. ولم يشذ العراق عن القاعدة، إذ احتضنت بريطانيا الملك فيصل، الذي طردته فرنسا من بلاد الشام، وجعلته وذريته ملوكاً إلى أن أطاح انقلاب عسكري بهم عام 1958.

3 - Bamberg, James. The History of the British Petroleum Company, London: the University of Cambridge, 2000.

ومع أفول نجم الامبراطورية البريطانية وظهور الولايات المتحدة دولة قوية عسكرياً واقتصادياً، انتقلت حماية الخليج أو الوصاية على دوله إلى الولايات المتحدة [4]. لم يختلف الغرب حول إبقاء الخليج تحت السيطرة، ولم يكن انتقال الوصاية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة عسيراً أو مثيراً للنزاعات، بل كان سلساً وهادئاً، لم يتدخل فيه زعماء القبائل العربية، أو ملكيْ العراق وإيران. إلا أنَّ إيران أظهرت نوعاً من الرفض للترتيب الغربي في بداية العقد السادس من القرن العشرين بقيادة مصدق، لكن الولايات المتحدة استطاعت أن تطيح به وتعيد الشاه إلى كرسي العرش.

أن أمـراء الخليج وملوكه، قد تم تنصيبهم ورعايتهم والمحافظة على حكمهم من الدول الغربية، بريطانيا أولاً، ثمَّ الولايات المتحدة

4 - Oztan, Ramazan, a Review of Fain, W. book entitled American Ascendence and British Retreat in Gulf Persian, 2008. Utah: Palgrave Macmillan. http://www.insightturkey.com/american-ascendance-and-british-retreat-in-the-persian-gulf-region/book-reviews/130.

لم تشكل منطقة الخليج مصدر طاقة للدول الغربية فقط، وإنما شكلت مكاناً للاستثمار النفطي، وتنمية رأس المال وزيادة الدخل. فالنفط ليس مجرد سلعة يتم استيرادها فحسب، وإنما يشكل الخليج مكاناً للاستكشاف والبحث عن خزانات النفط والغاز، وغرضاً مهماً لشركات الطاقة لاستثمار مئات مليارات الدولارات في الاستخراج والتنقية والتصدير. إذ تنتشر شركات أوروبا وأمريكا في الدول الخليجية، وهي في الغالب تقوم بأعمال التنقيب والحفر والاستخراج، وبناء المصافي ومد الأنابيب وتصدير الغاز والخام ومشتقاته.

تبعية أنظمة الحكم الخليجية

المهم من الناحية السياسية أن أمراء الخليج وملوكه، قد تم تنصيبهم ورعايتهم والمحافظة على حكمهم من الدول الغربية، بريطانيا أولاً، ثمَّ الولايات المتحدة. وما زالت أنظمة الخليج القبلية تحظى برعاية وحماية الولايات المتحدة حتى الآن[5]. باستثناء إيران والعراق اللتين شهدتا تطورات سياسية عبر العقود الماضية، وانتهى بهما الأمر إلى وضع خارج الوصاية أو الحماية.

5 - The Washington Times, US military Presence in the Gulf Still Necessary, Jan 24, 2012.

عملت الولايات المتحدة كما بريطانيا على السيطرة على منطقة الخليج، من خلال حكام محليين يتمتعون ببعض النفوذ المحلي، من دون أن يملكوا سلطة اتخاذ قرارات

مهمة تتعلق بقضايا الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم. وعملت أيضاً على منع قيام دولة خليجية قوية، حتى لا تسول لها نفسها مستقبلاً، المشاركة في تقرير مصير الخليج[6]. وهذه سياسة غربية حكيمة من زاوية المحافظة على المصالح، لأن من يريد تحقيق المصالح بصورة احتكارية وليس تبادلية، أن يضمن الهيمنة على القرار السياسي. ولم تشأ الدولتان ومعهما الدول الغربية استعمار منطقة الخليج بصورة مباشرة، وإنما بوجوه عربية، الأمر الذي يعطي السكان شعوراً وهمياً بالاستقلال، ويعطي الغرب حرية التصرف من خلال اتفاقيات ضمنية أو صريحة، يعي الحاكم العربي من خلالها، أنه لا يملك قدرة على اتخاذ قرارات كبرى، إلا بعد التشاور مع الغرب أو أخذ الإذن منهم.

6 - Sadighinia, Mahboubeh. "Security Arrangement in the Persian Gulf," the Levant: Ithaca Press Newsletter on Middle Eastern Studies, 2011.

لهذا خصصت بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية، أموالاً للخزائن المحلية في دول الخليج، ووفرت للحكام ما يكفي من الأموال للتبذير وإطعام الناس ورفع مستوياتهم الاستهلاكية. وقد راعت في الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار النفطي والغازي مصالح الدول الخليجية المالية، حتى لا يقوم أحد بأعمال التحريض من أجل تحسين الدخل والظروف المادية. وواضح أن دخول دول الخليج العربية المالية عاليةً جداً، وهي من أعلى الدخول في العالم، وأن الأمراء يتمتعون بثروات مالية ضخمة، يستثمرون بعضها ويبذرون بعضها الآخر.

هذه مسألة مهمة، ومن الضروري أن تبقى في أذهاننا عند مناقشة خطط دول الخليج الأمنية، فيما يتعلق بأمن مصادر الطاقة من مختلف جوانبه. إذ إنَّ حكام هذه الدول نصَّبتهم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، فهم لا يملكون من أمرهم شيئاً، ولا يستطيعون اتخاذ قرارات بمعزل عن إرادة بريطانيا في الماضي، وعن الولايات المتحدة في الحاضر. وتتولى هذه الاخيرة حماية حكمهم من الهلاك، والدفاع عنهم ضد أي تهديد خارجي. وأعني بالتحديد السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان والكويت[7].

إنّ أي نظام في هذه الدول لا يستطيع التمرد على إرادة الولايات المتحدة، لأنه يعي تماماً قدرة الولايات المتحدة على التخلص من الحاكم أو الحكم وتسليمه لآخرين

7 - Shanker, Tom. "The US and Gulf Allies Pursue a Missile Shield against Iranian Attack, New York Times," August 8, 2012.

إنَّ أي نظام في هذه الدول لا يستطيع التمرد على إرادة الولايات المتحدة، لأنه يعي تماماً قدرة الولايات المتحدة على التخلص من الحاكم أو الحكم وتسليمه لآخرين. وإنَّ حكام هذه الدول لا يملكون إرادة سياسية حرة، ومن ثمَّ ليس من الصواب أخذهم بعين اعتبار عند مناقشة السياسات الأمنية في الخليج. أما إن بدا أنهم يتخذون قرارات أحياناً، فإن ذلك يتم تحت المظلة الأمريكية وليس خارجها.

تعريف أمن النفط

يختلف تعريف أمن النفط من دولة إلى أخرى، ومن جهة إلى أخرى، وذلك تبعاً لاختلاف المفاهيم والمقاربات. فمثلاً بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية أمن النفط، يعني استمرار تدفقه ضمن سقف أسعار «معقول» متناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة عالمياً، وذلك تحت مظلة الرعاية الأميركية[8].

8 - Crane, Keith and Others. "Imported Oil and US National Security," Rand Corporation, 2009. http://www.rand.org/pubs/monographs/MG838.

أي يقترن تعريف الأمن بالوجود الأميركي العسكري المباشر أو غير المباشر، ووفق معايير الإرادة الأمريكية. والمعنى أن إرادة الدول المنتجة، إن توفرت، تبقى ضمن الإرادة الأمريكية وليس خارجها أو فوقها، مما يتطلب بقاء المظلة الأمريكية قوية وثابتة. ويعني أيضاً إبقاء دول العالم الأخرى التي تعتمد على نفط الخليج، خارج السياسة الأمنية النفطية في الخليج، وإبقاء الخليج مسرحاً تحتكره من قبل قوات البحرية الأميركية.

عمل شاه إيران حارساً على الخليج لصالح الولايات المتحدة على مدى عقود

لقد صاغت بريطانيا ما يشبه هذا التعريف قبل الحرب العالمية الثانية، وورثت الولايات المتحدة مضمونه مع تغيير اسم الدولة التي تشرف على الخليج. وقد وضعت الولايات المتحدة المزيد من المعايير العسكرية، بخاصة البحرية منها إبان الحرب الباردة، لكي تبقي الاتحاد السوفييتي بعيداً عن مصدر النفط الرئيس[9]. وحرصت أيضاً على إيجاد وكيل أمني يقوم مقامها، أو يعمل وفق إرادتها في الخليج، ووجدت ضالتها في شاه إيران، إذ أن إيران دولة كبيرة جغرافيا وسكانياً، تمتلك مقومات تطوير جيش قوي يستطيع الدفاع عن المصالح الأميركية. ولهذا عمل شاه إيران حارساً على الخليج لصالح الولايات المتحدة على مدى عقود،[10] وقدمت له أسلحة متنوعة بقيت تحت إشرافها وتم استخدامها/ أو تشغيلها وفق إرادتها.

9 - Eisenhower Doctrine, encyclopedia of New American Nation.

10 - Robarge, David, A Review of Stephen Kinzer. All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror, New York: John Wiley and Sons, 2003.

لم يتدخل الاتحاد السوفييتي في الخليج في مرحلة الحرب الباردة، وبقي بعيداً إلى حد كبير عن أي مواجهة في المنطقة، لعلمه أنها محسومة لصالح الهيمنة الأميركية، لكنه اقترب من المنطقة كثيراً عقب الانقلاب العسكري في العراق، والذي أطاح بالملكية وأقام حكماً جمهورياً بقيادة عبد الكريم قاسم. وبالرغم من وجوده في العراق وتدفق الأسلحة السوفييتية، إلا أنه لم يحاول الزحف نحو الخليج والمساس بالإمدادات النفطية للدول الغربية. ولهذا لم يقدم المعسكر الشرقي الشيوعي في حينه، أي تعريف خاص به لأمن النفط في الخليج.

أما الدول العربية المنتجة للنفط والتي أقامت مجلس التعاون الخليجي، فلم تقدم تعريفاً لأمن النفط، وبقيت ضمن فكرة العمل العسكري الدفاعي الجماعي للدفاع عن دول المجلس، في مواجهة أي عدوان خارجي، لم تتمكن هذه الدول من اتخاذ زمام المبادرة، وليس من المتوقع لها ذلك، لأنها مسلوبة الإرادة السياسية، وهي لن تتعدى كونها مجلساً يعقد اجتماعات دورية مع بعض الأعمال الهامشية، التي لا تؤثر في تشكيل أمن النفط.

إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يمكن أن تقدم تعريفاً لأمن الخليج الآن، ومن خلال سياستها الإقليمية، من الممكن الاستنتاج بأن تعريفها لأمن النفط يقوم: على استقلالية دول الخليج وعملها معاً لوضع سياسة نفطية موحدة ومحمية بقوة هذه الدول من دون تدخل خارجي، ومن المعروف أن إيران كررت هذا الطرح على دول الخليج العربية، وأكدت مراراً بأن أمن الخليج، يجب أن يكون مهمة دول الخليج فقط[11].

دأبت إيران على مخاطبة دول الخليج، للعمل معاً لوضع سياسة أمنية خليجية خاصة، دون أي تدخل خارجي

ترى إيران أن أمن نفط الخليج يعني مسؤولية دول الخليج عن استخراجه وضخه وتصديره، والمشاركة بتحديد أسعاره مع الدول المنتجة الأخرى، بإرادة حرة مستقلة عن إرادة أي دولة أخرى. ولهذا دأبت على مخاطبة دول الخليج، للعمل معاً لوضع سياسة أمنية خليجية خاصة، دون أي تدخل خارجي. أي إن إيران، من خلال هذا التعريف أو المقاربة، تطالب دول الخليج الخروج من تحت العباءة الأمريكية وتؤكد استقلالها، وتتعاون مع كل من إيران والعراق، من أجل تحقيق أمن النفط وضمان وصوله إلى الأسواق العالمية.

من المتوقع أن تتطور مفاهيم أمن الخليج، مع تطور اهتمام دول كبرى بنفط الخليج، من مثل الصين والهند اللتين تتطوران صناعياً، وتزداد متطلباتهما النفطية. هذه دول بدأت تولي الخليج والمناطق النفطية خارجه، اهتماماً متزايداً لكي تضمن لنفسها تدفقه مستقبلاً وفق أسعار عالمية معروفة.

أما بالنسبة الى دول الخليج، لم يظهر لديها تعريف خاص بأمن النفط، لكنها ربطت نفسها بصورة فردية بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة، بطريقة وكأنها سلمت أمن النفط لها. ويبدو أن دول الخليج العربية معنية إلى حد كبير باستمرار تدفق النفط، لما يتضمنه من استمرار تدفق الأموال إلى خزائنها. لقد ◄

11 - Eksi, Muharrem. "Persistent Challenges to the Gulf Security Framework," Eurasia Critic, Jan, 2009) http://www.eurasiacritic.com/articles/persistent-challenges-gulf-security-framework.

طورت دول الخليج العربية عدا العراق، مجلس التعاون الخليجي الذي يضع أمن النفط وأمن منتجيه على رأس أولوياته، لكنه بقي عاجزاً مع الزمن، ولم يستطع الدفاع عن نفسه مجتمعاً أو فرادى، إلا بمظلة أميركية[12]. فقط رأينا منه موقفاً واحداً وهو موقف ضد المتظاهرين في البحرين، عندما دخلت القوات السعودية البحرين لحماية النظام من المحتجين على النظام السياسي، من دون أن يكون هناك أي تدخل خارجي لصالح المتظاهرين.

12 - Committee on Foreign Relations: US Senate, "A Majority Staff Report," June 19, 2012.

تعاونت دول الخليج العربية مع شاه إيران، لأنها كانت أيضاً تحت الحماية الأمريكية، ولم تكن تستطيع اتخاذ قرارات مستقلة. إنَّ العراق فقط حاولت أن يشذ عن الخط الأميركي في مرحلة نظام البعث، لكنها خضعت في النهاية أمام قوة شاه إيران العسكرية، وقبلت ببعض الشروط الإيرانية الخاصة بشط العرب، وعملت على عدم الصدام مع الشاه، على الرغم من معرفتها بأنه يخدم المصالح الأميركية.

السياسة الأمريكية وأمن نفط الخليج

يأخذ التعريف الأميركي لأمن النفط سمة الواقعية، ويتسم إلى حد كبير بسمات الحرب الباردة، التي كانت فيه الدول تركز على البعد العسكري. أي إنَّ الدولة ما زالت المحور الأساسي في صيانة أمن النفط الخليج، مع التركيز على البعد العسكري ذي البعد التقليدي. ولا يؤدي التعريف إلى تطوير بعد إقليمي أو مرتكز مصلحي، يمكن أن تجمع عليه دول من مختلف أصقاع الأرض، وإنما يبقى محصوراً في سياسة الولايات المتحدة ورؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه الأمن. ولهذا بقيت الواقعية هي البوصلة الأساسية في تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية، والتي تقوم على معالجة الأمور وفق موازين القوى السائدة، وما يتمخض عنها من مصالح متوافقة أو متضاربة.

في هذا البعد العسكري، تريد الولايات المتحدة أن تبقي على قوة عسكرية رادعة في الخليج، لأي دولة يمكن أن تسول لها نفسها التحكم بتدفق النفط إلى الأسواق العالمية، والعمل على صد العمليات العسكرية، أو التي تسميها إرهابية ضد دول مجلس التعاون الخليجي. دعمت في السابق شاه إيران ليكون شرطيها في الخليج، وعززته بتعاون سعودي على اعتبار أن السعودية تملك بعض المقومات العسكرية الفاعلة. لكن انهيار نظام الشاه، أدى إلى زيادة التواجد العسكري البحري الأميركي من حيث أن السعودية غير قادرة على ضمان أمن النفط الخليجي. ومع تزايد حالة

عدم الاستقرار في الخليج ابتداء من الحرب العراقية-الإيرانية، مروراً بدخول صدام حسين الكويت إلى حرب الخليج الثالثة، رفعت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري في الخليج، وأقامت لنفسها قاعدة بحرية ضخمة في البحرين، وقواعد برية في السعودية وقطر ودول عربية أخرى.

الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة تتصرف بصورة انفرادية إلى حد كبير. وإشارة (حد كبير) هنا، تعني أنها تحاول إشراك حلفائها الغربيين مثل بريطانيا وفرنسا رمزياً بجهود المحافظة على أمن النفط، لكنها تبقى القوة الكبرى القادرة على شن الحرب ضد قوى إقليمية وعالمية.

أسس السياسة الأمنية

السياسة الأمنية الأميركية بقيت ثابتة إلى حد بعيد عبر السنين، وهي ترتكز وفق ما تعلنه الولايات المتحدة على[13]:

1 - تأمين تدفق النفط لاسيما إلى دول الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية.

2 - الإبقاء على سعر النفط رخيصا وضمن تحمل الاقتصادات صاحبة الشأن.

3 - إقامة تحالفات لضمان الأمن في الخليج، وصناعة حلفاء يتمشون مع سياسة الولايات المتحدة.

4 - إبقاء الاتحاد السوفييتي سابقاً بعيداً عن التدخل في الخليج، والآن إبقاء إيران معزولة ومحاصرة حتى لا تتمكن من التأثير على أوضاع النفط إلا من نفطها.

5 - أن تبقى هي الكافل الوحيد لأمن النفط، الذي يحتكر الهيمنة على المنطقة.

وقد أضيف أساس سادس بعد تطوير إيران لتقنية نووية، هو الحيلولة دون تطوير أسلحة نووية تجعل من الهيمنة الأمريكية الحالية ذات جدوى محدودة جداً، بناء على هذه الأسس، تنصب الولايات المتحدة نفسها الرادع الحامي لمصالح الاقتصادات العالمية.

يقول المؤلفان دوان شابمان (Duane Chapman) و نيها خانّا (Neha Khanna)[14]، إن الولايات المتحدة تسعى من خلال وجودها في الخليج، إلى تأمين وصول النفط إلى أوروبا وآسيا وأمريكا، وفي هذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة حسنة النية والتصرف، وأن تواجدها العسكري في الخليج من أجل سلامة

13 - Greenwald, Jon and Mallet, Robert, "the US Security Policy in the Persian Gulf," Feb 17, 2004. http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/speeches/2004/us-security-policy-in-the-persian-gulf.aspx.

14 - Chapman, Duane; Khanna,Neha. "the Fourth Gulf War: Persian Gulf Oil and Global Security", Dec. 17, 2004.

نقل النفط ووصوله آمنا إلى دول العالم، لكن من المهم السؤال عن عدم قبول الولايات المتحدة بمشاركة دول العالم للقيام بهذه المهمة العالمية، ربما تريد الولايات المتحدة البقاء في الخليج من أجل أن تكون قادرة على التحكم بصمام النفط، فيما إذا نشبت أزمات عالمية، التحكم الأميركي بنفط الخليج يؤثر على العديد من الدول الكبرى، من مثل الهند والصين واليابان وألمانيا، وهذا يشكل عاملاً أساسياً في حسابات هذه الدول.

التحكم الأميركي بنفط الخليج يؤثر على العديد من الدول الكبرى، من مثل الهند والصين واليابان وألمانيا

هناك حالات عدم استقرار يمر فيها أمن نفط الخليج، سواء بالنسبة الى الأسعار أو كمية الضخ اليومي أو الجغرافيا السياسية، وارتباطها بزعزعة استقرار بعض الدول. مرت المنطقة بحالة قطع النفط عام 1973 والتي نفذتها الدول العربية، والتي لم تؤثر بصورة مهمة على الولايات المتحدة، وحصلت بعد ذلك حروب عدة، وتحولات سياسية لها وقعها على أمن النفط. إذ تعطي حالات عدم الاستقرار مسوغاً للدول التي تعتمد على نفط الخليج بصورة كبيرة للتدخل في المنطقة، أو إظهار الاهتمام الجاد بأمن الخليج، إلا أن دول العالم نأت بنفسها دائماً عن التدخل بمنطق القوة، مثل إرسال بوارج وسفن حربية، وتركت الولايات المتحدة تتصرف كيفما تراه مناسباً.

ومن الواضح أن دولاً عظمى مثل الصين وروسيا والهند، تدرك تماماً حساسية الموقع الجيو-سياسي للخليج بالنسبة الى الولايات المتحدة، وتدرك أن قوتها العسكرية ليست على قدر تحدي الولايات المتحدة بمنطقة استراتيجية حيوية، ومن ثم تفضل البقاء بعيداً. أي إنَّ دولاً كبرى ما زالت تبتعد عن المشاركة في أمن الخليج، حتى لا تتورط بما هو أسوأ مثل المواجهة العسكرية. أما الولايات المتحدة فما زالت تتحمل أعباء البقاء العسكري في الخليج وحدها، ولا تحاول مطالبة الدول الأخرى بالمشاركة، وهذا بالتأكيد ليس خدمة إنسانية منها، وربما يكون بهدف تحقيق الآتي:

أ - إبقاء الدول الغربية وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، تحت ضغط الامتنان للولايات المتحدة الأميركية لضمانها تدفق النفط، ولردع هذه الدول عن تبني أي سياسة قد تتناقض مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم.

ب - إبقاء اقتصادات الدول الآسيوية وبالتحديد اقتصادات الصين واليابان والهند، تحت رحمة الولايات المتحدة، فلا تقوم بخطوات قد تؤثر سلباً على مصالح أميركا الاقتصادية، أو تؤدي إلى إخلال بالتوازن العسكري القائم.

ت - لكي تبقى هي القطب الوحيد المهيمن الذي تدين له الأرض، ولتمنع قيام قطب منافس لها يشاطرها الهيمنة على المستوى العالمي[15].

15 - عبد الستار قاسم، سقوط ملك الملوك، نابلس، فلسطين، دار الوحدة، 1981. ص 242

إجراءات أميركية

تواكب التعريف الأميركي لأمن النفط والخليج، وأسس السياسة الأميركية في المنطقة مع اتخاذ إجراءات عملية لضمان التطبيق السليم وتحقيق الأهداف المطلوبة. وقد شملت هذه الإجراءات عدداً من العناوين:

أولاً: ضمان تبعية دول الخليج للسياسة الأميركية، لكي تبقى عاجزة عن اتخاذ قرارات مستقلة ومستسلمة للإرادة الأميركية، وذلك من خلال عاملين هما:

أ - إبقاء أنظمة الحكم تحت الرعاية أو الوصاية الأميركية، ومنعها من تطوير إرادة حرة، وذلك بالتغلغل الإداري والاستخباري في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها القصور الملكية أو الأميرية، ووجوب إبقاء الحكام على وعي تام بأنهم تحت رحمة الولايات المتحدة، التي تستطيع أن تتخلص منهم في أي وقت تشاء، وتستبدلهم بمن لا يشذ عن الإرادة الأميركية.

ب - إنزال الذعر في قلوب أنظمة الحكم من الاعتداءات الخارجية، والدول الطامعة التي يمكن أن تنقض على آبار النفط، وإذكاء مشاعر الحاجة المستمرة للقوة العسكرية الأميركية. فمن المهم أن تشعر أنظمة الخليج، أنها تحت التهديد الخارجي الذي لا رادع له، إلا القوة الأميركية، وأن تبقى تحت شعور الحاجة إلى أمن لا تستطيع هي أن توفره.

ثانياً: إقامة الأحلاف

أقامت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة، أحلافاً في المنطقة مثل حلف بغداد وحلف السنتو لمواجهة الاتحاد السوفييتي، ولتأمين مصالحها في المنطقة. وعلى تشويه الفكرة الاشتراكية والشيوعية، لكنها لم تشكل قوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها. هذا فضلاً عن أن دول الأحلاف لم تكن مستقرة، وبقيت معرضة لانقلابات عسكرية أو تغيرات في أنظمة الحكم. وإجمالاً فشلت هذه السياسة، واضطرت الأحلاف إلى حل نفسها.

يتضح من السياسة الأميركية الممتدة على مدى الثلاثة عقود الأخيرة، أن الثقة بالأحلاف قد اهتزت كثيراً، وفضلت أميركا بناء قدرات عسكرية تمكنها لوحدها من شن الحروب بصورة لا تقبل التحدي. وقد دافع المحافظون الجدد عن أهمية بناء قدرات عسكرية فوق التحدي، وتضمن هيمنة الولايات المتحدة على البحار العالمية، والضغط على الدول التي قد تحاول اتباع سياسات تلحق أذى بسياسات الولايات المتحدة. حتى إن أميركا تتجاوز حلف الأطلسي، إذا شعرت أن مصالحها تتطلب ذلك. لكن فيما يتعلق بالخليج، دفعت أميركا باتجاه تشكيل تجمع لدول الخليج العربية، والذي يعرف بمجلس التعاون الخليجي، لم تحاول هي أن تكون عضواً في هذا التجمع، لكنها هدفت إلى تشكيله عساه يتمكن من تسوية بعض التوترات الثانوية في المنطقة، وتشكيل قوة عسكرية يمكن أن تكون عاملاً مساعداً، فيما إذا نشبت حروب في المنطقة.

دفعت أميركا باتجاه تشكيل تجمع لـدول الخليج العربية، والذي يعرف بمجلس التعاون الخليجي

ثالثاً: حصار إيران وعزلها

وظفت أميركا شاه إيران شرطياً لها في الخليج، وجعلت من السعودية ذراعه الأيمن في تنفيذ مهماته. وقد أرهب الشاه حكومات العرب، وأقام علاقات وطيدة مع الكيان الصهيوني، ولم تكن أميركا وغيرها من الدول المعنية بتدفق نفط الخليج، بحاجة إلى تواجد عسكري كبير في المنطقة، لأنه تسلح بما يكفي لردع أي قوة إقليمية. وقف جمال عبد الناصر ضده، وكذلك فعل حزب البعث في العراق، لكنه لم يتأثر وبقي صاحب الكلمة العليا في المنطقة.

اختلف الوضع جذرياً بعد انتصار الثورة الإيرانية وطرد الشاه وصعود الإسلاميين إلى الحكم. إذ ناصبت أميركا الثورة الإيرانية العداء، ودعمت الشاه بوسائل عدة عساه يصمد، لكنه ولى هارباً في النهاية. ولم تكن تتوقع أميركا أن تبعية إيران لها ستستمر، وذلك من خلال دراستها لفكر الإمام الخميني ومفكري الثورة، وأعدت نفسها لوضع جديد في منطقة الخليج. ولهذا اتخذت أميركا الخطوات الآتية:

أرهب الشاه حكومات العرب، وأقـام عـلاقـات وطـيـدة مع الكيان الصهيوني،

1 - حصار الثورة الإيرانية علّ وعسى أن تضعفها وترفع من شأن وقوة معارضيها في الداخل الإيراني، ما قد يسمح بالإطاحة بالحكم القائم، وإقامة حكم صديق للغرب. بدأ الحصار عام 1979، وما زال متصاعداً حتى الآن، بمشاركة دول غربية وبقرارات من مجلس الأمن.

2 - البحث عن تحالف عسكري ضدها يستنزفها. وقد رأى الكاتب في كتاب صادر له عام 1979، أن أميركا ستوظف بعض الدول العربية لدعم العراق في مواجهة إيران[16]، وهذا ما حصل إذ جمعت دول عربية قواها المالية لدعم العراق في حربها ضد إيران، وقامت الولايات المتحدة باتباع سياسات حربية تستنزف العراق وإيران معاً، ووجدت في الحرب فرصة لإهدار الأموال العربية النفطية، ولإضعاف الدولتين اللتين يمكن أن تتحديا الهيمنة الأميركية على الخليج.

16 - Chomsky, Noam. "The Gulf Crisi," Z Magazine, Feb. 1991.

3 - حشد رأي عالمي على المستويين الشعبي والرسمي ضد إيران، على أساس أنها دولة ظلامية تسعى إلى محاربة الحضارة العالمية والقضاء على الديمقراطية، لصالح نظام ديني لا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين.

وتواكب الحصار على إيران مع حملة توعية عدائية بين السنة والشيعة، وأخذت بعض الدول العربية التي كانت صديقة للشاه ملك الدولة الشيعية، تناصب العداء للشيعة لغرض تحويل أنظار العرب عن قضاياهم الحيوية، لاسيما فيما يتعلق بالكيان الصهيوني، واستنزاف غضبهم بعضهم ضد بعض، والمقصود حقيقة ليس الشيعة، وإنما مناصبة إيران الإسلامية العداء تحت ذريعة مذهبية.

رابعاً: الحرب على العراق

أخذت الولايات المتحدة درساً من تطورات عامي 1991/1990، وهو أنه من الممكن أن تطور دولة خليجية قوة عسكرية كبيرة، تستعملها للسيطرة على دول الخليج ونفطها، لقد رأت في دخول قوات صدام حسين خطراً داهمً يهدد سياستها الأمنية في الخليج، وتحركت بسرعة وأعادت الأوضاع في الكويت إلى سابق عهدها، بالتعاون العسكري الرمزي مع عشرات الدول، لكن عدم اطمئنانها لسياسات نظام صدام، أدى إلى احتلالها للعراق، على أمل أن تقيم نظام حكم جديد يوافق سياساتها وينفذ إرادتها.

يرى بعض الاستراتيجيين الأميركيين: أن أميركا ارتكبت خطأ كبيراً استراتيجياً في إزالة حكم صدام حسين، وذهبت الى البديل الذي يتماشى مع نظرية الأمن الإيرانية، أكثر بكثير مما يتماشى مع نظرية الأمن الأميركية، ما فعلته الولايات المتحدة في هجومها على العراق عام 2003، وفق تحليلهم، أنها قلبت الموازين الداخلية العراقية، مما مكّن أهل الشيعة من تشكيل تحالف حكومي، يميل لصالح إيران وليس لصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي يزيد وضع أمن النفط تعقيداً. أي إنَّ أميركا ◀

رفعت من تحدي سلطتها في الخليج، بدل أن تخففها[17]. وقد ثبت أن أسعار النفط قد دخلت في حالة اضطراب كبير، بدل أن تكون في حالة استقرار.

إنّ أميركا رفعت من تحدي سلطتها في الخليج، بدل أن تخففها

ومن المحتمل أن أميركا غزت العراق كتتويج لسياستها الخاصة بأمركة العالم، والتي بدأت تأخذ ابعاداً متسارعة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ربما أرادت أن تقول للعالم إنها هي القوة التي لا تقهر، ولا يمكن أن يطالها التحدي، وذلك من خلال إلحاق هزيمة سريعة بجيش عراقي، تم تداول الأساطير عن قوته في وسائل الإعلام، ومن المحتمل أن الرسالة الأميركية كانت موجهة بشكل خاص إلى أوروبا وروسيا والصين، لكي لا يتجاوزوا حدود التسليم، بأن أميركا هي القطب الأوحد في العالم، الذي يستطيع خوض أكثر من حرب واحدة في وقت واحد. لكن الأمور لم تجر وفق ما أرادت، وفاجأتها المقاومة العراقية بحرب عصابات، جعلت من غزوها لعنة سياسية واقتصادية.

17 - Thompson, Loren. "Iraq: the Biggest Mistake in American Military History," Forbes, Nov. 15, 2011.

خامساً: اللعب على أنظمة الخليج

فضلاً عن إبقاء أنظمة الخليج العربية على أعصابها داخلياً وخارجياً، وعلى استنجادها بأميركا في مختلف شؤونها، عملت الولايات المتحدة على اتباع سياسات متعددة لاستنزاف الأنظمة، ولإبقائها أدوات لخدمة سياساتها. ومن هذه الآتي:

1 - إنشاء مجلس التعاون الخليجي كحلف عسكري عام1981، بعضوية كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان، لغرض إنشاء قوة عسكرية خليجية تقوم بأعمال الدفاع عن دول الخليج، فيما إذا تعرضت لخطر، وقد نص ميثاق المجلس على أن أي اعتداء على دولة عضو في المجلس، يُعد اعتداء على بقية الأعضاء، ويستوجب العمل المشترك.

لكن الزمن أثبت فشل هذا المجلس، لأنه لم يستطع عمل شيء بإزاء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وعجز عن الدفاع عن الكويت عام 1990، ولم يقم بعمل مشترك في أثناء غزو العراق عام 2003، وبقي عمله منحصراً إلى حد كبير في لقاءات القمة وإصدار البيانات، والتعبير عن مواقف سياسية. ولم يقم بعمل شيء إلا عام 2011، **عندما أرسلت السعودية قوات إلى البحرين، تحت عنوان قوات درع الجزيرة لمساعدة حكومة البحرين على السيطرة على المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي**، علماً أن هذا تدخل بشؤون داخلية، ولم تتعرض البحرين لعدوان خارجي يستوجب عملاً عسكرياً مشتركاً.

2 - نظراً لفشل مجلس التعاون الخليجي في لعب دور مهم في أمن الخليج، ولاسيما لدى دخول صدام حسين للكويت، رأت الولايات المتحدة أن مجلس التعاون الخليجي غير قادر على القيام بالمهام الدفاعية اللازمة، ورأت كذلك أهمية تغيير سياستها في التعامل مع المجلس إلى عقد اتفاقيات أمنية مع كل دولة خليجية على حدة، انتهت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أنه من الخطأ الاعتماد على دول التعاون في ضمان أمن الخليج والنفط، ورأت أن عقد اتفاقات أو معاهدات أمنية وعسكرية ثنائية قد يكون أجدى[18]، ولهذا عملت على صياغة اتفاقيات دفاع مشترك وتعاون أمني مع هذه الدول، ما يسهل عليها العمل العسكري والأمني بما يتوافق مع المفاهيم والقوانين الدولية.

18 - Yaffe, Michael. "The Gulf and a New Middle East Security System." Middle East Policy, Vol. XI, No3, Fall 2004.

استوردت دول الخليج الست ما بين 1994 و1999 أسلحة بقيمة 153 مليار دولار

إنَّ الولايات المتحدة تعي جيداً، أن قطر شأنها شأن أغلب دول الخليج، لن تكون قادرة على الدفاع عن اراضيها، فيما إذا نشبت حرب، وهو ما يعطي للولايات المتحدة أمكانية دخول أراضي قطر بتبريرات قانونية متعددة بموجب هذه الاتفاقيات.

وأميركا موجودة الآن على الأراضي والمياه العربية الخليجية، لأنها أقامت قواعد برية وجوية وبحرية في هذه الدول، وتتصرف بكل حرية فيما يتعلق بنشاطاتها العسكرية والأمنية.

3 - حض دول الخليج على الإنفاق العسكري، تحت ذريعة أن العدو يقف على الأبواب، وأن على هذه الدول إلا تبقى معتمدة على الولايات المتحدة، وعليها تطوير ترسانتها العسكرية. ولذا أخذت دول الخليج بشراء أسلحة بكميات ضخمة لتعزيز أوضاعها الدفاعية. فمثلاً استوردت دول الخليج الست ما بين 1994 و1999 أسلحة بقيمة 153 مليار دولار، نصيب السعودية حوالي 103 مليار دولار. حازت الولايات المتحدة على (45%) من المبيعات، على حين أنَّ نصيب بريطانيا كان (29%).

إنَّ التسلح ظاهرة واضحة في الخليج، إذ تعمل مختلف الدول على استيراد الأسلحة أو تصنيعها، وكمية المعدات العسكرية المتراكمة في الخليج في ازدياد مستمر، ومبالغ الإنفاق على التسليح تزداد سنة بعد سنة، ولو وظفت هذه الدول أموالها لتطوير التقنية وصناعة الأسلحة، لكانت تكاليفها أقل بكثير مما تدفع الآن، لكن أميركا معنية بهذا التسليح لسببين أساسيين هما:

أ - استنزاف أموال الخليج وإعادة جزء كبير منها إلى مصدرها الغربي بصورة خاصة. فاتورة أهل الغرب النفطية كبيرة، ومن المهم لهم اتباع سياسات، تعيد لهم الأموال من خلال تصدير البضائع الاستهلاكية والأسلحة وانهيار البورصات.

ب - إقامة مخزن أسلحة أميركي في المنطقة تستطيع استخدامه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أي وقت تشاء وبأموال عربية. وتبيع الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والدبابات وغير ذلك، ولن يكون استخدامها خارج إشرافها أو بغير إرادتها، وهي بذلك لا تحتاج إلى نقل الكثير من المعدات والتجهيزات العسكرية، كما فعلت في حرب عام 1991. أي إنَّ أميركا تكدس أسلحة بكميات ضخمة قد تحتاجها في أي حرب تقليدية، ولاسيما في مواجهة إيران.

ومن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من التسلح المستمر لم تتقدم برؤية حول أمن الخليج وكيفية المحافظة على أمن النفط، إذ لا يوجد لها فلسفة أمنية، أو استراتيجية منشورة، أو تعريف لهذا الأمن، ويبدو أنها لن تكلف نفسها عناء تقديم شيء، انسجاماً مع ما ذُكر أعلاه حول تبعيتها للإرادة الأميركية.

قد يكون هناك سبب ثالث ثانوي، وهو أن رائحة اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً قد انتشرت كثيراً، وأخذت تدور حولها انتقادات كثيرة وأعمال تحريض متعددة، وقد ظهرت في الجزيرة العربية أصوات تتحدى الوضع القائم، وأقدم تنظيم القاعدة على القيام بعمليات تفجيرية كتعبير عن رفض التبعية لأميركا، من المحتمل أن هذا قد شجع على تسليح دول الخليج، لغرض تخفيف وطأة الانتقادات والتقليل من امتداد المنظمات الجهادية العاملة ضد الأنظمة ولاسيما في السعودية.

تتحدث أميركاً كثيراً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ترعى أشد الدول تنكراً للديمقراطية وحقوق الإنسان

ثالثاً: الترويج لدمقرطية شكلية في الخليج، حتى لا تبقى الولايات المتحدة تحت انتقاد شديد من جمعيات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، تتحدث أميركاً كثيراً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ترعى أشد الدول تنكراً للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تجد أمامها فرصة لدفاع منطقي عما تفعله، وهذا ما تأكدت الولايات المتحدة من أهمية تطويره بعد أحداث 2001/9/11[19]. ولهذا وجدت أنه من المهم اتخاذ خطوات أولية تجاه دمقرطة الأنظمة القبلية، مثل إقامة انتخابات بلدية، أو تشكيل

19 - Gauthier, Julie. Prospects of Democratization in the Oil Monarchies of the Persian Gulf, Louisiana State University, Dec. 2007.p. 67.

مجلس استشاري في هذه الدولة أو تلك، الخطوات التي تمت حتى الآن شكلية، لكن أميركا تعد بتطويرها مستقبلاً.

انتشار الديمقراطية في الوطن العربي، لن يفيد أميركاً كثيراً، لأن الخيارات الشعبية تبتعد كثيراً عن الإرادة الأمريكية، أو لا تتطابق معها، ولهذا ستبقى حذرة، وهي تحاول البحث عن توازن ما بين ما تدعو إليه من حريات ومصالحها التي تتطلب الهيمنة.

إيران

أصرت إيران الثورة الإسلامية على استقلالها منذ عام 1979، ورأت أن الاستقلال لا تصونه إلا القوة، ولهذا عملت القيادة الإيرانية الجديدة على الأخذ بأسباب القوة من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والتقنية، وسهرت على بناء مجدها، وقد أحرزت الجمهورية الإسلامية تقدماً هائلاً، لاسيما في المجالين العلمي والتقني، وأصبحت قوة عسكرية إقليمية يُحسب لها حساب كثيراً.

أن كل يوم تأخير في العمل العسكري، يعني يوم تقدم علمي وتقني إيراني

وقد حاولت الولايات المتحدة، كما ذُكر سالفا، أن تثني إيران بالتهديد والوعيد والعدوان والإغراء عن بناء قواها الذاتية، لكنها فشلت. وما خشيته أميركا على مدى العقود من بلوغ إيران قوة كافية للتدخل في أمن النفط، قد أصبح ماثلاً إلى حد كبير[20]، فقد طورت إيران أسلحة تقليدية فعالة، ومنظومات صواريخ أرض-أرض، ومنظومات دفاع جوي، وقدرة نووية كبيرة، وتقنية إليكترونية على مستوى عال، لقد استمرت أميركا على مدى سنوات في توجيه التهديد العسكري لطهران، لكنها لم تجرؤ على الهجوم، على الرغم من علمها أن كل يوم تأخير في العمل العسكري، يعني يوم تقدم علمي وتقني إيراني.

20 - Aljazeera. "Iran and Israel: Comparing Military Machines." April 24. 2012.

المهم بالنسبة لموضوع هذه الورقة، أن إيران ترى أن الوجود الأجنبي في الخليج يعرض الخليج ونفطه لخطر الصدام العسكري، وأن حماية الخليج ونفطه، يجب أن تكون من اختصاص دولة قادرة على ذلك. تقول إيران إن أمن الخليج من مسؤولية دول المنطقة، وإن دول المنطقة تستطيع فيما إذا قررت التعاون فيما بينها، أن تقيم نظاماً أمنياً خليجياً يحمي النفط، ويضمن تدفقه الى مختلف أنحاء العالم[21]. وبهذا تقول إن المسؤولية الأمنية لا تقع على عاتق الولايات المتحدة، ولابد

21 - Taeb. Saeed and Khalili. Hossein. "Security Building Priorities in the Persian Gulf: An Approach to National Security Policy of Iran." The Iranian Journal of International Affairs. Vol. XX. No 3 2771-. Summer. 2008.

للأساطيل الأميركية والقواعد العسكرية أن ترحل من المنطقة. وقد دعت أميركا مراراً للخروج من الخليج، ووجهت رسائل متكررة بأشكال متعددة لدول الخليج، لكي تتعاون معها من أجل فرض أمن للخليج بأيدي أهل الخليج. لقد دعت السعودية بشكل خاص للتعاون معها، لكن دول الخليج والسعودية بالذات ترفض ذلك، وتستمر في التعاون مع الولايات المتحدة.

إنَّ تطوير إيران لقوة ردع دفاعية كبيرة، يبدو منه أنها لن تكتفي بأن تكون قوة إقليمية، وإنما هي في الطريق نحو تطوير قوة عالمية، وذلك من خلال تطوير قدرات صاروخية عابرة للقارات، وقدرات إليكترونية تغنيها عن نقل معدات حربية تقليدية، مكلفة مثل الدبابات والمدافع. إنها تطور طائرات إليكترونية، وأقماراً صناعية، ومن المحتمل أنها طورت أسلحة تعمل بأشعة الليزر، ولم يعد خافياً أن معارفها النووية، تؤهلها لإنتاج قنبلة نووية إن هي قررت امتلاكها.

إنّ تطوير إيران لقوة ردع دفاعية كبيرة، يبدو منه أنها لن تكتفي بأن تكون قوة إقليمية، وإنما هي في الطريق نحو تطوير قوة عالمية

لهذا كله ترفض الولايات المتحدة وحلفاؤها حتى الآن الاعتراف بقوة إيران العسكرية، وترفض التفاهم معها فيما يتعلق بأمن النفط وأمن الخليج، وما زالت تصر على استبعاد إيران نهائياً، وتكرر تهديدها بدل أن تجنح نحو التفاهم، فيما هددت إيران مؤخراً بإغلاق مضيق هرمز، إذا ضاقت بها الدنيا، لكن أمريكا ردت بتهديد مضاد.

إنَّ التوتر مستمر في الخليج، ومن المحتمل أن يؤدي أي صدام عسكري، إلى خلق حالات عدم استقرار في ضخ النفط ومروره عبر البحر، وخلل بالأسعار. هذا يعني المزيد من المتاعب المالية والاقتصادية لاقتصادات عالمية مهتزة جداً، يهدد هذا التوتر أمن الخليج، وأمن القواعد العسكرية الأمريكية وأمن إيران، ويهدد مصافي النفط وحركة الملاحة عبر الخليج وبحر عمان، ومن المفروض أن طرفي التوتر الرئيسين وهما إيران والولايات المتحدة، يحسبان جيداً مختلف المعطيات والنتائج، التي يمكن أن تترتب على أي صدام عسكري، سواء أكان طرفه إسرائيل أم الولايات المتحدة أم الدولتين معاً.

بين إيران وأمريكا

تصر الولايات المتحدة على استمرار احتكارها للمهام الأمنية، وبدل أن تتفاهم مع إيران، تستمر في تهديد إيران وفرض العقوبات عليها، وتحريض دول الخليج ضدها، وواضح أن الخليج ونفطه ما زال تحت هيمنتها، إلا أيران ونفطها، وإذا

كانت تريد الإبقاء على هيمنتها، فليس أمامها إلا أن تسعى لتدمير قدرات إيران العسكرية، حتى لا تعود إلى حلبة المنافسة، أو أن تقبل بدور إيراني ومشاركة إيرانية في المحافظة على أمن الخليج، ويضع الخيار الأول مشكلة كبيرة بوجه الولايات المتحدة، من حيث أنه لا يمكن التأكد من أنها ستكون قادرة على إزالة التنافس الإيراني العسكري نهائياً، وربما تتورط في حرب ضروس مختلفة عن التجربة الأميركية في كل من أفغانستان والعراق.

أن تقبل بدور إيراني ومشاركة إيرانية في المحافظة على أمن الخليج

أما الخيار الثاني فينطوي على كسر الاحتكار الأميركي، مما يضع دول الخليج ولو بصورة جزئية تحت التأثير الإيراني، ويهدد الوجود الأميركي بالزوال التدريجي، لذلك استطاعت ايران أن تضع الولايات المتحدة أمريكا بإزاء خيارين ليس فيهما حلاوة.

استطاعت ايران أن تضع الولايات المتحدة أمريكا بإزاء خيارين ليس فيهما حلاوة

وربما يكمن الاتجاه مستقبلاً، نحو فرض معادلة دولية لأمن الخليج، تشارك فيه دول عدة، أو تشرف عليه الأمم المتحدة، كانت إيران معنية بالمشاركة في أطار جهد عالمي، لضمان أمن الخليج ولاسيما في عهد الرئيس محمد خاتمي، تلك كانت تسمى إيرانياً بسياسة التشارك البناء، لكن الولايات المتحدة فضلت أن تستمر في سياسة الهيمنة، مما اضطر إيران إلى اتباع ما سمي بسياسة المقاومة البناءة [22].

22 - Mottaghi, Ebrahim. "International Security and Development Process in National Security of Islamic Republic of Iran" Strategic Defense Quarterly, 2007, No 12.

وهناك قوى عالمية عدة مهتمة مثل الصين والهند، وقوى اقتصادية عظمى مثل ألمانيا واليابان، هذا فضلاً عن القوى الإقليمية، كل دول العالم مهتمة بطريقة أو بأخرى بأمن النفط، لما في ذلك من استمرار لعجلة الإنتاج لديها، وكثيرة هي الدول التي تراقب الوضع الآن، ولا تقحم سفنها الحربية في مياه الخليج أو بحر العرب، لكن المستقبل يشير إلى أن الدول لن ترضى ببقاء أمن الخليج بيد الولايات المتحدة، التي تستطيع أن تتحكم في النهاية بضخ النفط وأسعاره، أو بيد أي جهة احتكارية أخرى.

إن دولاً كثيرة تتطلع إلى شراكة في ضبط أمن النفط، كيما تتمكن كل دولة من الحصول على احتياجاتها من دون أي عراقيل، ومع مرور الوقت ستتعرض الولايات المتحدة إلى مزيد من الضغوط، لكي تجعل أمن النفط عالمياً وليس احتكارياً، وسيكون الضغط العالمي بمعزل عن أنظمة الخليج، وسيقفز عنها، وستجد أنظمة ◄

الخليج نفسها بإزاء معادلات سياسية جديدة، مفادها أن أمن النفط يتطلب أنظمة حديثة، قادرة على التعاون مع أنظمة عالمية لضمان تدفق النفط، أي إنَّ دول الخليج الحالية ستلاقي تحديات كبيرة مستقبلاً، من دول عدة.

أن الولايات المتحدة مرتاحة للنظام القبلي، وتجده أداة جيدة الاستعمال لقاء المحافظة على استمرار حكم الأسر الحاكمة

إنَّ أنظمة الخليج السياسية متخلفة جداً، ولا تستطيع مواكبة اهتمام عالمي غير احتكاري، من ناحية متطلبات الحرية وانطلاق النشاط السياسي والمشاركة السياسية، كما أن الولايات المتحدة مرتاحة للنظام القبلي، وتجده أداة جيدة الاستعمال لقاء المحافظة على استمرار حكم الأسر الحاكمة، لكن هذا لا يتناسب مع تطلعات دولية في تبني سياسية حديثة إلى أمن النفط.

وليس من السهل أن تتخلى الولايات المتحدة عن احتكارها لأمن نفط الخليج، لأنها تجازف بذلك بسيطرتها على تغذية قوى اقتصادية وعسكرية عالمية بالنفط، ويأذن لها بمزيد من الحرية في اتخاذ القرارات ذات التأثير العالمي، وصحيح أن أميركا لا تجاهر بأهمية قبضتها على نفط الخليج، وتقول إنها تحافظ على استقرار نفط العالم، لكن قلبها ليس بالضرورة على حسن صحة العالم، بقدر ما هو على حسن سير مصالحها.

الحل

في تقديرنا أن الحل الأمثل لمنطقة الخليج، ليس عالمياً بسبب الخوف من:

أ - فشل الأمم المتحدة في ردع دول عظمى، فيما إذا قررت هذه الدول السير بسياسة ولاسيما ما بها يتعلق بأمن الخليج.

ب - حصول صدام بين دول عظمى في الخليج، فيما إذا كانت شريكة في ضمان أمن النفط وتضاربت مصالحها.

ت - أن يحد الإشراف الدولي سواء كان من الأمم المتحدة مباشرة أو من مجموعة دول، من استقلال دول الخليج ونسبية سيادتها، ما يؤثر سلباً على الأوضاع الداخلية لهذه الدول، هذا في حال أصبح لدول الخليج استقلال.

وعليه فإن الحل الأصلح، هو ضمان أمن النفط والخليج من الدول الواقعة على سواحله، وهي ثماني دول، ووفق المبادئ الآتية:

1 - النفط للبيع، وليس للابتزاز السياسي والاقتصادي بأي شكل كان، وتنطبق هذه القاعدة على كل مصادر الطاقة المتوافرة عالمياً.

2 - إنشاء قوة عسكرية خليجية بأذرعها البرية والبحرية والجوية والإلكترونية، للدفاع عن أمن الخليج وبحر عمان، وضمان حسن سير الملاحة البحرية.

3 - تبقى منطقتا الخليج وبحر عمان منطقتين خاليتين من التواجد العسكري البحري، إلا من قوى البحرية التابعة لقوة عسكرية خليجية مشتركة.

4 - تتحدد كمية ضخ النفط والغاز، وكذلك الأسعار وفق معيارين هما:

الأول:احتياجات الدول المنتجة للنفط المالية والاقتصادية.

الثاني: احتياجات السوق العالمية حرصاً على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.